

أثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات دراسة استكشافية

أ/ مناصرية إسماعيل

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

جامعة بسكرة

Résumé :

L'objectif de cette recherche est d'étudier l'impact significatif du système d'information comptable sur la prise de décision. Afin d'atteindre cet objectif, nous avons commencé par la présentation conceptuelle des concepts fondamentaux afin de savoir ce que représente le système d'information comptable et comprendre les principales variables permettant d'expliquer son rôle en tant que système support de la prise de décision. Plusieurs caractéristiques de l'information comptable sont identifiées pour expliquer ce rôle : pertinence et fiabilité. La capacité du système à assurer un flux constant de données afin de mieux répondre aux besoins des différents niveaux organisationnels est également considérée comme un déterminant essentiel de son impact sur le processus décisionnel.

Mots clés: Système d'information comptable, Prise de décision, Qualités caractéristiques de l'information comptable, Flux de données.

المخلص :

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال الإطلاع ومراجعة نظم المعلومات المحاسبية، وبيان طبيعتها علاقتها باتخاذ القرارات. تم اختيار خصائص المعلومات المحاسبية والمتمثلة في: الملائمة والموثوقية كأساس لقياس قدرة النظام على ضمان مخرجات ذات جودة. كما تم اعتبار قدرة نظم المعلومات المحاسبية على ضمان تدفق مستمر للبيانات على كافة المستويات دليلا لقدرة على التأثير المباشر على عملية اتخاذ القرار.

الكلمات المفتاحية: نظم المعلومات المحاسبية، اتخاذ القرار، خصائص المعلومات ذات جودة، تدفق للبيانات.

المقدمة

لقد ساهمت تكنولوجيا المعلومات، ومن خلال أشكالها العصرية المتطورة في جعل كل من يرغب في الدخول في النظام العالمي الجديد أن يبحث، وينشئ مقومات وآليات تساعد في خوض هذا السباق. ومع تقدم العلوم وظهور الحاسوب، أصبح من الضروري أن تتأقلم جميع العلوم مع التطور الحديث في تكنولوجيا المعلومات. والمحاسبة كغيرها من المجالات كانت رائدة في تبني هذا التطور، وأصبح من النادر الآن استخدام نظام المحاسبة اليدوي في الشركات.

ومن المعروف بأن استخدام الحاسوب في نظم المعلومات المحاسبية ذلل عقبات ومصاعب كثيرة كان يواجهها النظام اليدوي، فقد جعل آلية تسجيل العمليات ومعالجتها تتم بصورة سريعة جدا وبدقة قد تكون متناهية النظر، بل مكن الشركات من الحصول على المخرجات من المعلومات المحاسبية في أي وقت وبأعلى درجة من الجودة وفقاً للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كي يستطيع أصحاب المصالح اعتمادها لأجل اتخاذ القرارات المختلفة وفقاً لحاجة كل منهم.

وتعد هذه المعلومات المحاسبية عنصراً هاماً من عناصر الإنتاج التي لها دور هام في تحديد فعالية وكفاءة الشركات، لذلك سعت المنشآت إلى تصميم وبناء أنظمة متطورة من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارتها، وذلك لضمان وصول المعلومات الجيدة والدقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل استخدامها في اتخاذ القرارات الرشيدة. هنا يتحدد هدف دراستنا الذي نسعى من خلاله إلى التعرف على نظم المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات لعله يسهم في إلقاء الضوء على حقائق جديدة وبالتالي واقتراح النتائج المناسبة.

I. الإطار النظري للدراسة

في ظل تحديات ورهانات العولمة المعلوماتية، أصبح لزاماً على جميع أصحاب القرار في كل المؤسسات تكثيف السعي الجاد في سبيل الحصول على معلومات دقيقة، يمكنهم الاعتماد عليها في عقلنة عمليات صناعة واتخاذ قرارات دقيقة وسليمة. ذلك أن بيئة اتخاذ

القرارات أضحت بالغة التعقيد وسريعة التغيير، متسمة بقلّة اليقين وعدم التأكيد، مما يؤدي غالبا إلى ارتفاع درجة المخاطرة المصاحبة للنتائج المتوقع تحقيقها. ونتيجة لذلك، أصبحت هناك ضرورة ملحة لتنمية مهارات متخذي القرارات في مختلف المستويات الإدارية بالاتجاهات الإدارية الحديثة، والممارسات الإدارية المعتمدة على امتلاك نظم المعلومات المتطورة، التي تساعد على توفير المعلومات الجيدة المدعمة للحقائق، للوصول إلى القرار الأمثل.

ومن بين أهم هذه النظم نجد نظم المعلومات المحاسبية التي لم تعد في ظل التطورات الاقتصادية والمالية الحديثة مجرد نظم فرعية ثانوية في نظم المعلومات الإدارية، وإنما أصبحت بمثابة عصب أغلب منظمات الأعمال العالمية (عبد المقصود دبيان وناصر نور الدين عبد اللطيف، 2004، ص19)، التي أولتها عناية كبيرة باعتبارها قناة أساسية تسري وتنتقل عبرها المعلومة، سواء كانت مالية أو محاسبية، متخطية مختلف المستويات التنظيمية. فهو الجزء الأساسي والهام من نظم المعلومات الإدارية الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية والمحاسبية من مصادر خارج وداخل الوحدة الاقتصادية، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية ومحاسبية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل الوحدة (أحمد حسين علي حسين، 2004، ص12).

وأهم ما يميز نظم المعلومات المحاسبية الشمول، حيث يمتد إلى كل نشاط في المؤسسة، ويوفر المعلومات المفيدة لمتخذي القرارات في كل المستويات الإدارية. إذ غالبا ما يحتاج كل موقع من مواقع اتخاذ القرارات إلى المعلومات المحاسبية سواء في المستويات الدنيا لمعرفة سير العمل اليومي، أو مستوى الإدارة الوسطى لمعرفة مستوى جودة وكفاءة الأداء، أو مستوى الإدارة العليا في شكل موازنات رأسمالية توضح نتائج القرارات الاستثمارية المختلفة في الأجل الطويل والعائد المتوقع على هذه الاستثمارات. إضافة إلى ذلك، يتداخل نظام المعلومات المحاسبية ويتفاعل مع سائر النظم الفرعية الأخرى، التي يمكن أن توجد في نظم المعلومات الإدارية، مثل تلك النظم المتعلقة بالإنتاج، التسويق، الأفراد، التمويل.

ولذلك، فلا بد وأن يوجد في كل مؤسسة نظام معلومات محاسبية بشكل أو بآخر، سواء كان

مجرد نظام محاسبي يدوي، يتكون من مجموعة من الملفات، الحسابات والمجموعة الدفترية التقليدية، أو كان نظام محاسبي شامل ومعقد، يعتمد على استخدام الحاسبات الآلية. وتتنحصر أهم أركان نظم المعلومات المحاسبية في ثلاثة أجزاء أساسية: المدخلات والمعالجة والمخرجات.

• **مدخلات نظام المعلومات المحاسبية:** وتنشأ عن الأحداث الاقتصادية من خلال ممارسة المؤسسة لنشاطاتها وفعاليتها التي يعالجها نظام المعلومات المحاسبية على إثر المستندات (الفاتورة، طلب الشراء، أمر الشراء، تقرير الاستلام، مذكرة الإدخال إلى المخازن، أمر البيع، بطاقات الوقت، وثيقة الشحن، إذن الدفع... (عبد الرزاق محمد قاسم، 1998، ص176) التي تعتبر أساس عملية التسجيل المحاسبي (نواف محمد عباس الرماحي، 2009، ص135). يمكن تمييز حسب أحمد حسين علي حسين (2004، ص50) المدخلات بحسب مصادرها وتكراريتها إلى أربعة مصادر هي:

1 - البيانات التي تجمع بصورة روتينية من العمليات الخارجية اليومية العادية مع الأفراد والهيئات والوحدات الأخرى خارج الوحدة الاقتصادية، وهي غالبا ما تتعلق بعمليات البيع والشراء والمدفوعات والمتحصلات النقدية.

2 - البيانات الخاصة التي تجمع بصورة غير روتينية من مصادر خارجية مثل الهيئات التجارية والجهات الرسمية والحكومية مثل تعليمات جديدة لمصلحة الضرائب، تغييرات في الأسعار...

3 - البيانات العادية التي تتجمع بصورة روتينية من العمليات داخل الوحدة الاقتصادية نتيجة للمعاملات بين الأقسام الداخلية ومراكز المسؤولية مثل بيانات التكاليف الصناعية، حركة الوارد والمنصرف، الأجور...

4- البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من القرارات الإدارية الداخلية مثل وضع سياسات جديدة أو تغيير المعايير المستخدمة في الأداء...

• **عمليات نظام المعلومات المحاسبية:** إن الهدف الأساسي من وجود نظام المعلومات المحاسبية هو إنتاج المعلومات الضرورية والمفيدة، التي تساعد المستخدمين الخارجيين والداخليين في اتخاذ القرارات. لفعل ذلك لابد من معالجة البيانات المجمعة والمخزنة عن

امختلف الأحداث. وتتعدد أنظمة المعالجة بتعدد أنواع المؤسسات واختلاف أحجام عملياتها وللمؤسسة الحق في اختيار النظام المناسب لها وتوجد العديد من الأنظمة نذكر منها النظام الكلاسيكي، نظام اليومية دفتر الأستاذ والنظام المركزي أو نظام اليوميات المساعدة (محمد بوتين، 2009، ص74). نوعان من الأعمال يقوم بها المحاسب في النظام المركزي:

✓ العمل اليومي: المتمثل في الترتيب المستندات المحاسبية بحسب طبيعتها وتاريخها ثم تسجيلها في جدول يسمى اليوميات المساعدة، ثم ترحيل بعضها إلى دفاتر أستاذ مساعدة أي التي تتطلب تتبع الوضعية يوميا.

✓ العمل الدوري: يقوم المحاسب في نهاية كل شهر بتوحيدها في سجل كلي يومية مساعدة في اليومية العامة ب قيد واحد فقط ثم يرسل القيود المسجلة في اليومية العامة إلى حسابات دفتر الأستاذ العام حيث وجود الحسابات الإجمالية وكل الحسابات الأخرى باستثناء حسابات دفاتر الأستاذ المساعدة (حيث كانت عملية الترحيل إليها تتم يوميا).

• **مخرجات نظام المعلومات المحاسبية:** يمكن تصنيف مخرجات نظام المعلومات المحاسبية بشقيه المالي والإداري إلى نوعين: مخرجات يومية روتينية ومخرجات معلومات تغذية عكسية. ويتضمن النوع الأول المخرجات اليومية الخاصة بتوثيق النشاط والمعاملات الروتينية العادية للمؤسسة سواء مع أطراف خارجها أو بين مراكز المسؤولية بداخلها. ومن أمثلة هذه المخرجات أوامر الشراء، محاضر الاستلام، شيكات المدفوعات، فواتير البيع للعملاء... وتعتبر البيانات التي تتضمنها هذه المخرجات المدخلات الرئيسية لعمليات التشغيل اليومي في نظام المعلومات المحاسبية للإخراج النوع الثاني من المخرجات وهي مخرجات معلومات التغذية العكسية. ويحتاج مستخدمي نظام المعلومات المحاسبية إلى معلومات التغذية العكسية لتنظيم وإدارة وتقييم داخل المؤسسة. ويمكن تصنيف هذه المعلومات العكسية إلى ثلاثة أنواع : الأول خاص بتسجيل الأحداث التي تصيف الماضي، أما الثاني فيلفت النظر ويوجه الانتباه إلى شيء معين أما النوع الثالث من المعلومات العكسية فيكون في شكل تنبأت ترتبط باتخاذ القرارات في المستقبل. ويتم تقديم هذه الأنواع الثلاثة من المعلومات العكسية في شكل تقارير ينتجها نظام المعلومات

المحاسبية ويتم تصنيفها إلى ثلاثة فئات عريضة وهي التقارير التشغيلية، التقارير التخطيطية والتقارير الرقابية (أحمد حسين علي حسين، 1997، ص68).

على أساس هذه المخرجات يهدف نظام المعلومات المحاسبية إلى توفير المعلومات اللازمة لتلبية احتياجات مستخدميه المختلفين داخل المؤسسة وخارجها من أجل:

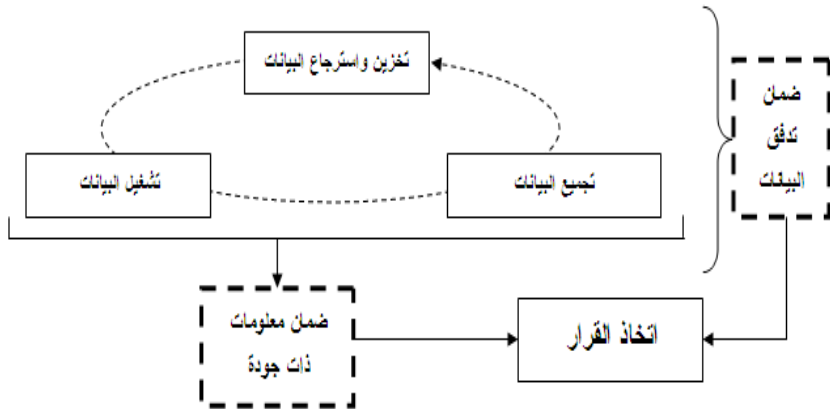
- **إنجاز العمليات والمهام اليومية:** حيث تقوم المؤسسة يوميا بتقييد الأحداث الاقتصادية في شكل عمليات محاسبية، وهي بمثابة أحداث تعبر عن عمليات تبادل لها قيمة اقتصادية مثل بيع المنتجات، واستلام النقدية من العملاء، ويتضمن تشغيل العمليات كل من التشغيل المحاسبي والعمليات غير المحاسبية، وهذا من خلال إجراءات منطوية تتضمن كل من المستندات الأولية (التسجيل المحاسبي، التشغيل والرقابة على المخرجات)، ويتم تشغيل العمليات من خلال نظم تشغيل ومعالجة العمليات، وهي عبارة عن نظم فرعية لنظام المعلومات المحاسبية، ويعمل كل نظام على تشغيل مجموعة من الخطوات لكل نوع من العمليات ما ينتج عنه معلومات محاسبية ومالية تخدم المستويات الإدارية.

- **خدمة المستويات الإدارية المختلفة:** نظرا لاتصافه بالشمول حيث يمتد إلى كل نشاط المؤسسة، فإنه يوفر المعلومات المفيدة للمديرين في كل المستويات الإدارية، فغالبا ما يحتاج كل موقع من مواقع اتخاذ القرارات إلى المعلومات المحاسبية سواءا في المستويات الدنيا لمعرفة سير العمل اليومي، أو مستوى الإدارة الوسطى لمعرفة مستوى جودة وكفاءة الأداء، أو مستوى الإدارة العليا في شكل موازنات رأسمالية توضح نتائج القرارات الاستثمارية في الأجل الطويل. يضاف إلى ذلك، هناك مجموعة عريضة من المستخدمين الخارجيين للبيانات المحاسبية يمكن تصنيفهم إلى ثلاث (3) مجموعات: الأولى المستثمرون الحاليون والمتوقعون والبنوك الذين يمثلون مصدر من مصادر التمويل الهامة المتاحة للوحدة، أما المجموعة الثانية فتشمل المدينون والدائنون الذين يساهمون في عمليات التشغيل اليومي للمؤسسة، وتتمثل المجموعة الثالثة من المستخدمين الخارجيين في الهيئات التجارية والرسمية والحكومية، التي تؤثر قراراتها على المؤسسة مثل مصلحة الضرائب ووزارة المالية والجهاز المركزي للمحاسبات...

• دور نظم المعلومات المحاسبية في إعداد تقارير الأداء الإداري: ينبغي أن تفصح الإدارة عن مدى وفائها بالمسؤوليات القانونية الملقاة على عاتقها اتجاه الأطراف الخارجية، والإفصاح عن المركز المالي، ونتيجة النشاط للأطراف الخارجية كالمساهمين والدائنين ونقابات العمال وسوق المال والجهات الحكومية وغير.

لذلك يعتبر نظام المعلومات المحاسبية من أهم الأنظمة المنتجة للمعلومات اللازمة لإتخاذ القرارات، ويوضح الشكل رقم (1) العلاقة بين نظام المعلومات المحاسبية وعملية إتخاذ القرار، ومنه يتضح أن نظام المعلومات المحاسبية يقوم بتجميع البيانات وتحويلها إلى معلومات بإجراء مجموعة من العمليات مثل عمليات التسجيل والمراجعة والتصنيف وإجراء العمليات الحسابية والتلخيص. وتعتبر المعلومات ذات أهمية كبيرة لعملية إتخاذ القرار، حيث أنها تمثل المدخلات الأساسية لعملية إتخاذ القرار، ولذلك تعتبر عاملا هاملا في تقليل عدد البدائل المتاحة لمتخذ القرار وتقديم البدائل الأكثر إحتمالا للنجاح. وعلى هذا الأساس يمكننا تحديد الدور الأساسي الذي يلعبه نظام المعلومات المحاسبية وفهم طبيعة علاقته بعملية إتخاذ القرار من خلال قدرته على ضمان تدفق جيد للبيانات وتوفير المعلومات اللازمة لتلبية احتياجات المستخدمين داخل المؤسسة وخارجها.

شكل رقم (1): نظام المعلومات المحاسبية وعلاقته باتخاذ القرار



المصدر: من اعداد الباحث

1- ضمان تدفق تام للبيانات التدفق المنطقي للبيانات هو عرض وتصوير لمصادر البيانات وعمليات المعالجة التي تخضع لها، والجهات التي ستوجه إليها نتائج المعالجة من دون التعرض إلى البناء المادي للنظام مثل وسائل التخزين، البرمجيات المستخدمة والتنظيم المادي للبيانات على وسائل التخزين" (عبد الرزاق محمد قاسم، 2009، ص69). تتدفق المعلومات في ظل نظام المعلومات المحاسبية في اتجاهين متباينين نوردهما كما يلي (عبد المقصود دبيان وناصر نور الدين عبد اللطيف، 2004، ص156):

1.1. تدفق البيانات من القمة إلى القاعدة وينحقق من خلاله توصيل نتائج الأحداث التي تدور في قمة الهيكل الإداري للمؤسسة إلى قاعدته في صورة أهداف وسياسات واستراتيجيات، ومن ثم فإن على نظام المعلومات المحاسبية توفير الإمكانيات اللازمة لتسجيل تلك الأحداث وتلخيصها والتقرير عنها إلى قاعدة الهيكل الإداري في المؤسسة. ومن بين الأنظمة الفرعية نظام المعلومات المحاسبية التي تحقق إمكانية تدفق المعلومات من القمة إلى القاعدة نجد نظام الموازنات التخطيطية (أحمد محمد نور وأحمد حسين علي حسين، 2002، ص223)، حيث ينتج عن تطبيق هذا النظام إعداد موازنات تخطيطية دورية توفر للإدارة قوائم كمية لخطط المؤسسة التي تغطي فترة أو فترات مستقبلية وتساهم هذه الموازنات في تحقيق الأهداف الشاملة للمؤسسة، وذلك إذا تم البناء والتنسيق بين الأهداف القابلة للقياس الكمي لكل قطاعات المؤسسة. ونجد من بين صورها (عبد المقصود دبيان وناصر نور الدين عبد اللطيف، 2004، ص159):

- **قائمة السياسات:** وهي قائمة تحدد تصور الإدارة العليا في المؤسسة بصدد السلوك الواجب إتباعه في مزاولة نشاطات المؤسسة عبر كافة مستويات التنظيم بها، أحد قوائم هذه السياسات نجد دليل آداب المهنة والذي يختص بوصف القواعد والمعايير الأخلاقية التي يجب الالتزام بها من طرف العاملين في المؤسسة.

- **الأهداف الأدائية:** يتطلب نظام المعلومات المحاسبية الفعال أن تقوم المؤسسة ببناء أهداف أداء لكل قطاع من قطاعات المؤسسة، وتقوم الإدارة العليا بالإفصاح عن تلك

الأهداف الأدائية لمديري القطاعات، أو المصالح في المؤسسة من خلال الموازنات التخطيطية الدورية ويطلق على هذا النظام نظام موازنات الأداء.

2.1. تدفق البيانات من القاعدة إلى القمة يعتبر هذا النوع من التدفق النتيجة الطبيعية المترتبة عن الأحداث التي تتحقق عند المستويات الدنيا في الهيكل التنظيمي، ويتم تسجيل تلك الأحداث ومعالجتها وإعداد التقارير عنها ورفعها إلى المستويات الإدارية العليا من خلال نظام خاص هو نظام تقارير المسؤولية. وتعتمد المؤسسات عادة إلى الاستعانة بنظم يتم من خلالها إعداد موازنات الأداء وتقارير المسؤولية، وفي هذه الحالة فإن هذه المؤسسات تطبق أنظمة معينة، يطلق عليها المحاسبون أنظمة محاسبة المسؤولية. وتوجد عدة صور لتدفق البيانات من القاعدة إلى القمة نجد من بينها تقارير الأداء (عبد المقصود ديبان وناصر نور الدين عبد اللطيف، 2004، ص170).

2. توليد معلومات ذات قيمة ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية كوسيلة أساسية وأداة فعالة لاتخاذ العديد من القرارات والتي تتطلب من المؤسسة الحصول على معلومات محاسبية دقيقة وموثوقة عن الوحدات الاقتصادية التي يرغبون التعامل معها، ذلك أن قراراتهم تتأثر سلباً أو إيجاباً بمدى دقة المعلومات المحاسبية وتوقيت الحصول عليها ودرجة الثقة فيها وموضوعية قياسها.

ووفقاً لنظرية اقتصاديات المعلومات يمكن اعتبار المعلومات نفسها سلعة من السلع التي تتطلب تحديد سعر مناسب يتناسب مع المنافع المتحصل عليها من هذه المعلومات (شيرازي، 1990)، وبالتالي، لاتخاذ القرار يجب دراسة عناصر التكاليف والمنافع لهذه المعلومات. يمكن بصفة عامة تقسيم تكلفة إدارة أنظمة المعلومات إلى العناصر الأربعة التالية: تكلفة المعدات، تكلفة تحليل وتصميم الأنظمة، تكلفة التحويل وتكلفة التشغيل (احمد العمري، 2010، ص6). وترتبط تكلفة المعلومات ارتباطاً وثيقاً بكميتها التي تعتبر متغيراً أساسياً يتوقف عليه تحديد درجة عدم التأكد من وقوع حدث معين (كمال الدين الدهراوي وسمير كامل، 1998، ص4). ويظهر أثر مفهوم كمية المعلومات واضحاً عندما تتعدد البدائل المتاحة للقرار وبالتالي كلما زادت درجة عدم التأكد حول الأحداث

المتوقف عليها القرار كلما زادت البدائل المتاحة للقرار كلما زادت كمية المعلومات المطلوبة لهذا القرار.

لكن مجرد إنتاج المعلومات واقتنائها لم يعد كافيا، فقد يقضي المحاسب الإداري وقتا طويلا ويبدل جهدا كبيرا في توفير المعلومات ثم يتضح أنها لا تتناسب واحتياجات المستخدمين، لذلك يجب تحديد المطلوب من المعلومات لإحتياجات متخذي القرار. فالنظام الكفاء والمناسب للمعلومات يتحدد في ضوء إحتياجات ومتطلبات مستخدميه، مع أهمية التفرقة بين المعلومات المتاحة التي يمكن أن يوفرها النظام وبين المعلومات المطلوبة التي يحتاجها متخذي القرارات، ونظام المعلومات الجيد هو الذي يحقق التماثل والتطابق بين المعلومات التي يوفرها مع تلك المعلومات المطلوبة (المتوقعة). وتعتمد الإحتياجات من المعلومات على عاملين هما:

- الصفات الشخصية لمتخذ القرار وتتضمن: إدراك متخذ القرار لما يقدمه نظام المعلومات، وكذلك معرفته بإمكانيات النظام وتكاليف تجهيز وإعداد المعلومات؛ الخلفية الفنية لمتخذ القرار، وأسلوب قيادته ومقدرته على إتخاذ القرار...
- الظروف البيئية التنظيمية وتتضمن: طبيعة وحجم المؤسسة، المستوى الإداري (حيث تختلف الإحتياجات من المعلومات بالنسبة للمستويات الإدارية المختلفة)، الهيكل التنظيمي ووضوح السلطات والمسؤوليات...

ولا شك أن التحديد الواضح للإحتياجات من المعلومات يؤدي إلى نجاح نظام المعلومات المحاسبية، وأن ذلك يعتمد بدوره على معد المعلومات (المحاسب) من ناحية، و متخذ القرار (مستخدم المعلومات) من ناحية أخرى بالصورة التي يمكن توضيحها في النقاط التالية:

- 1- تحديد متخذ القرار لنوعية إحتياجاته من المعلومات: ولتحقيق ذلك يجب أن يعرف أولا أنواع القرارات التي يتخذها، لأنها مرتبطة بنوعية المعلومات التي تتوافر لديه، والطريقة التي يتبعها في إتخاذ القرارات.
- 2- تحديد لكمية المعلومات التي يحتاجها: فغالبا ما يعاني متخذ القرار من تراكم المعلومات غير الملائمة لإحتياجاته وبكميات هائلة أكثر مما يعاني من عدم كفاية

المعلومات الملائمة، خاصة وأن الحاسب الآلي يشجع على إصدار مئات التقارير في فترات زمنية قصيرة.

3- الفهم السليم لطبيعة رسالة وعمل نظام المعلومات المحاسبية من جانب متخذ القرار، ودوره الذي يلعبه في عملية اتخاذ القرارات، فقد يكون من نتيجة عدم فهمه أن يصبح محكوما بنظام المعلومات بدلا من أن يكون حاكما له.

ففي كثير من الأحيان تنتج هناك فجوة بين منتجي المعلومات والمستفيدين منها، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تعرف المستفيد على المعلومات الناتجة، والمعروف أنه كلما ضاقت الفجوة بين متخذ القرار ومصدر المعلومات كلما زادت فاعلية القرارات وبالتالي تحقق الوفرة في الوقت والجهد.

وأهم ما يميز العلاقة بين المعلومات واتخاذ القرار ارتباطها بمفهوم قيمة المعلومات أو الفائدة المتوقعة منها، وتتحدد فائدة المعلومات بمقدار الربح الاحتمالي المتوقع، حيث يتم تحديد قيمة المعلومة أو منفعتها عند المقارنة بين تكلفة الحصول على المعلومة مع الربح الذي تمت التضحية به عند عدم اختيار البديل الأمثل. لذلك فإن عملية قياس قيمة المعلومات تخضع لعدد من الفروض الأساسية ومنها:

- أن المعلومات تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار؛
- إن المعلومات التي تحقق أكبر قدر من القيمة المتوقعة ستكون هي الأفضل من وجهة نظر متخذ القرار؛
- على متخذ القرار أن يقارن بين قيمة المعلومات وبين تكلفة إنتاج المعلومات والحصول عليها، إذ يجب أن تكون قيمة المعلومات أكبر من تكلفتها، إن لم تكن تساويها على الأقل.

ومنفعة المعلومات تتمثل في مدى إسهامها في ترشيد القرارات المختلفة وتزداد الفائدة المحققة منها، كلما زادت قيمة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية (مصطفى صلاح سلامة، 2010، ص9). لا تتحدد هذه منفعة بحجم المعلومات بل بمدى قدرتها على التأثير في القرار، وهذا بدوره يتوقف على بعض الخصائص التي يطلق عليها خصائص المعلومات المحاسبية ذات الجودة وهذه الخصائص هي التوقيت الملائم والقدرة على

التقدير والتغذية الراجعة والصدق في التعبير والحيادية والتثبت من المعلومة والمقارنة (Richard, 2001).

إن توافر هذه الخصائص في التقارير المالية يكون ذا فائدة كبيرة للأطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات وأهم هذه الخصائص التي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB هي: الملاءمة (Relevance)، الموثوقية (Reliability). ومن الجدير بالذكر أيضاً، أن مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومات (الملاءمة والموثوقية) بل يعتمد أيضاً على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات). وتعتمد فائدة المعلومات لمتخذ القرار على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الاستخدام، مثل طبيعة القرارات التي يواجهها وطبيعة النموذج القراري المستخدم، وطبيعة ومصادر المعلومات التي يحتاجها، ومقدار ونوعية المعلومات السابقة المتوافرة، والمقدرة على تحليل المعلومات، ومستوى الفهم والإدراك المتوافرة لدى متخذ القرار.

1.2. الملائمة: تعني وجود ارتباط منطقي بين المعلومات وبين القرار موضوع الدراسة. أي بمعنى قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه القرار. وحسب شيرازي (1990) تمكن المعلومات المحاسبية الملائمة مستخدميها من:

- 1- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.
 - 2- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات. وهذا يعني أن المعلومات الملائمة تؤدي إلى تقليل من درجة عدم التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة.
 - 3- تحسين قدرة متخذ القرار على التقدير بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح التوقعات السابقة والحالية.
 - 4- تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه القرارات.
- تتميز التضحية بشيء من الدقة الحسابية ودرجة من عدم التأكد لصالح التوقيت المناسب. إذ إن عملية اتخاذ القرارات دائماً محددة بفترة زمنية معينة، لذلك فإن المعلومات الملائمة هي تلك التي تتوافر في الوقت المناسب حتى لو كان ذلك على حساب الدقة في عملية

القياس أو مدى التأكد من صحة المقاييس الناتجة. مما تقدم يمكن أن نستنتج بان مفهوم أو خاصية الملاءمة تتكون من الخصائص الثانوية أو الفرعية الآتية:

أ- التوقيت الملائم: أي وصول المعلومات المعدة إلى مستخدميها في الوقت المناسب. إذ إنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها كان الاحتمال كبيراً في التأثير في قراراتهم المتنوعة. وكلما زاد التأخير في توصيل المعلومات كانت الثقة أكبر بأن المعلومات لا تعتبر ملائمة. ويمكن التضحية بشيء من الدقة لصالح التوقيت المناسب، لأن عملية اتخاذ القرار (أو القرار نفسه) تكون دائماً محددة بفترة معينة. لذلك فإن المعلومات الملائمة، هي تلك التي تتوافر في الوقت المناسب، ولو كان ذلك على حساب الثقة في عملية القياس، أو مدى التأكد من صحة المعلومات الناتجة.

ب- القدرة على التقدير: وتعني احتواء المعلومات على قدرة تنبئية، وبالتالي تمكين مستخدمي المعلومات من استشراف أو تقدير المستقبل وتكوين صورة احتمالية (تقديرية) عنه. فالمعلومة الجيدة هي التي تمكن المستخدم من تكوين التوقعات عن النتائج المستقبلية وتحسين إمكانياته وقدراته في هذا المجال.

ج- القدرة على إعادة التقييم: ويقصد بذلك احتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدميها من التقييم الارتدادي أو التغذية العكسية أو المرتدة من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تسهم في تحسين وتطوير نوعية مخرجات (معلومات) النظام وقدرته على التكيف في الظروف البيئية المتغيرة باستمرار. لذا يمكن القول إن المعلومات الملائمة هي التي تمكن متخذ القرار من تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير فيها وتقييم نتائج القرارات السابقة.

2.2. الموثوقية: تتعلق الموثوقية بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها. من البديهي أن الحسابات (المعلومات المحاسبية) المدققة يعول عليها أكثر من الحسابات غير المدققة حتى وإن كانت الأخيرة متطابقة شكلاً ومضموناً مع الحسابات المدققة. إن درجة الوثوق بالمعلومات المحاسبية تعد انعكاساً واضحاً للأدلة الموضوعية أو طرق أو أسس القياس السليمة التي بنيت عليها تلك المعلومات. ولكي نتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية

ينبغي إرساء أسس محاسبية ثابتة فيما يتعلق بالمبادئ والأعراف المحاسبية التي تحكم العمل المحاسبي، وكذلك تطوير أسس قياس موحدة ومقبولة وعملية.

ولكي يمكن الاعتماد على المعلومات والوثوق بها يلزم أيضا توافر ثلاث خصائص فرعية هي: (أ) الصدق في التمثيل، (ب) إمكانية التثبيت من المعلومات، (ج) حيادية المعلومات.

أ (الصدق في التمثيل: ويعني وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها. بعبارة أخرى، إعداد المعلومات بحيث تعبر بصدق عن الظواهر - صدق تمثيل الظواهر والأحداث. فالعبرة هنا بصدق تمثيل الجوهر وليس الشكل. ولكي تكون المعلومات معبراً عنها بصدق ينبغي مراعاة تجنب نوعين من أنواع التحيز وهما:

- تحيز في عملية القياس أي طريقة القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية أو لا.
- تحيز القائم بعملية القياس، وهذا النوع يقسم إلى التحيز المقصود والتحيز غير المقصود. إن التحرر من التحيز بنوعيه يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر ممكن من الاكتمال. أي التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية من ناحية، وهناك اعتبارات الأهمية النسبية وما تستلزمه من وجوب دراسة جدوى المعلومة قبل قياسها والإفصاح عنها من ناحية أخرى.

ب) إمكانية التحقق والتثبيت من المعلومات، وتعني في المفهوم المحاسبي توافر شرط الموضوعية في أي قياس علمي. وهذه الخاصية تعني أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها آخر باستخدام نفس الأساليب. أما إمكانية التثبيت من المعلومات فهي خاصية تحقق لنا تجنب ذلك النوع من التحيز المتعلق بشخصية القائم بعملية القياس. أي ينبغي التفرقة بين القدرة على التثبيت من المقاييس ذاتها وبين القدرة على التثبيت من صحة التطبيق لطريقة القياس.

ج) حيادية المعلومات، وتعني تقديم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين، وتعتبر هذه الخاصية ذات أهمية على مستويين:

- مستوى الأجهزة المسؤولة عن وضع السياسة المحاسبية.
- مستوى المسؤولين عن إعداد التقارير المالية.

وحيدة المعلومات يقصد بها تجنب النوع المقصود من التحيز الذي قد يمارسه القائم بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية؛ بهدف التوصل إلى نتائج مسبقة، أو بهدف التأثير على سلوك مستخدم هذه المعلومات في اتجاه معين. إذن المعلومات المتحيزة، لا يمكن اعتبارها معلومات أمينة، ولا يمكن الوثوق بها أو الاعتماد عليها كأساس لاتخاذ القرار.

II. الإطار المنهجي للدراسة : تم التركيز في هذه الدراسة على المقترحات المفصلة مسبقا. أولا بيان أهمية تدفق البيانات في اتخاذ القرار. ثم اعتماد خصائص المعلومات المحاسبية كأساس يساعد بشكل كبير على توضيح طبيعة اثر نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، لأن جميع القرارات مهما كانت تعتمد على نوع المعلومات المحاسبية.

1- مجتمع الدراسة والعينة: بناء على أهداف الدراسة فقد تم تحديد مجتمع الدراسة من إدارات مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب (GMS) أوماش بولاية بسكرة والمتكونة من فئات المديرين، المحاسبين ورؤساء الأقسام. وحسب ما ورد في تقرير لخصيلة الإطارات في المؤسسة بلغ عددهم في نهاية سنة 2011 "34" إطار. ويرجع اختيارنا لهذه الفئة إلى كونهم الأقدر على الإجابة على أسئلة بحثنا من خلال تحليل آرائهم وفهمها وتفسيرها. ونظرا لمحدودية مجتمع الدراسة فقد قمنا بمسح شامل من خلال توزيع الاستمارة عليهم جميعا، وتم استرداد (34) استمارة، واستبعاد (3) استمارات منها لوجود نقص في الإجابات، وعلية فإن معدل الاستجابة قدر بـ(91%).

2- تطوير أداة القياس: الاستمارة تتكون الاستمارة من الأجزاء الآتية:
الجزء الأول: يتكون هذا الجزء من مجموعة من الأسئلة، التي تقيس بعض الخصائص العامة لعينة الدراسة، المكونة من الجنس والعمر والتحصيل العلمي والتخصص وعدد سنوات الخبرة، وقد تم قياس هذه الخصائص كما هو موضح في الاستمارة، علما بأن تفاصيل وظائف الأشخاص التي وزعت عليهم الاستمارة هم (مدير، محاسب، رئيس قسم).
الجزء الثاني: يتكون من مجموعة من الأسئلة التي تقيس المتغيرات التي يمكن أن تستخدم في اختبار مدى تأثير نظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات. تم قياس هذه العوامل في الاستمارة من خلال الأسئلة (1 - 11)، وقد تم استخدام في محاور الدراسة مقياس

ليكرت ذي الخمس نقاط بحيث يمثل الرقم (5) "أنفق تماماً" بينما يمثل الرقم (1) "لا أنفق تماماً". وقد تم حساب المدى ($5-1=4$)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي ($0.8 = 5/4$) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية فأصبح طول الخلايا: من 1 إلى 1.79 يعبر عن "لا أنفق تماماً"؛ من 1.80 إلى 2.59 يعبر عن "لا أنفق"؛ من 2.60 إلى 3.39 يعبر عن "إلى حد ما"؛ من 3.40 إلى 4.19 يعبر عن "أنفق"؛ من 4.20 إلى 5 يعبر عن "أنفق تماماً".

تم الاعتماد على برنامج (SPSS) في اختيار جملة الأساليب الإحصائية المراد تطبيقها في الدراسة حيث تم استخدام:

- التكرارات والنسب المئوية للتعرف على اتجاه إجابات أفراد العينة بالنسبة لعبارات الاستثمار؛
- معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة.
- المتوسط الحسابي لترتيب العبارات من حيث الموافقة.
- تم استخدام الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف اجابات أفراد العينة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة.
- كما تم استخدام اختبارات (T) للمجموعة الواحدة للتعرف على متوسط درجة تأثير نظم المعلومات المحاسبية ومتوسط درجة الموافقة على باقي محاور الدراسة ولكن في مجتمع الدراسة ككل.

3- صدق الأداة وثباتها: يقصد بصدق الأداة هو قدرة الاستثمار على قياس المتغيرات التي وضعت لقياسها، وعلى هذا المبدأ تم عرض الاستثمار على عدد من المتخصصين في الدراسات المحاسبية ونظم المعلومات (أساتذة جامعات)، لمراجعة وفحص المتغيرات كافة واستعراض بعض الدراسات ذات العلاقة للاستفادة منها، أما ثبات الأداة فتعني مدى الحصول على نفس النتائج في حالة تكرار الدراسة في ظروف مشابهة وباستخدام الأداة نفسها وفي هذه الدراسة تم استخدام مقياس ألفا كرونباخ لتحديد درجة ثبات الأداة حيث يعد هذا المقياس ملائماً إذا زادت قيمة كرونباخ ألفا عن (60%)

وبالتالي فإنها تكون مقبولة وعند تطبيق هذا الاختيار وجد أن قيمة ألفا لجميع متغيرات الدراسات حسب ما يوضحه الجدول.

الجدول (1): معاملات الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات (كرونباخ)
ضمان تدفق مستمر للبيانات واتخاذ القرار	4	0,793
ضمان معلومات ذات قيمة واتخاذ القرار	7	0,844
الإتجاه العام	16	0,811

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا لمخرجات SPSS

III. تحليل نتائج الدراسة

1- ضمان تدفق مستمر للبيانات واتخاذ القرار

نتائج الدراسة ملخصة في الجدول رقم 2.

الترتيب	الاتجاه	مستوى الدلالة	قيمة (T) المحسوبة عند 3,4	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	التدفق المستمر للبيانات واتخاذ القرار				
						تدفق جيد	كثير	نادر	لا كثير	يقلان
						النسبة المئوية %				
2	إلى حد ما	,000	6,610	,638	3,32	2	8	23	1	00
						5.9	23.5	67.6	2.9	00
4	إلى حد ما	,000	3,868	,603	3,00	1	3	25	5	00
						2.9	8.8	73.5	14.7	00
3	إلى حد ما	,000	3,350	,696	3,00	1	5	21	7	00
						2.9	14.7	61.8	20.6	00
1	كثير	,000	11,861	,511	3,74	1	23	10	00	00
						2.9	67.6	29.4	00	00
-	إلى حد ما	,000	8,496	,45619	3,2647	5	39	79	13	00
						3.67	28.67	58.08	9.55	00

جدول رقم (2): استجابة أفراد العينة لتأثير التدفق المستمر للبيانات على اتخاذ القرار

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا لمخرجات SPSS

نلاحظ من الجدول أن مساهمة نظم المعلومات المحاسبية في إعداد موازنات الأداء وتقارير المسؤولية (A4) جاء في الترتيب الأول من حيث درجة مساهمتها في التأثير على اتخاذ القرار، حيث بلغ متوسط درجة مساهمة هذا العنصر (3,74) بانحراف معياري (0,511)، وكانت نسبة أفراد العينة الذين اتفقوا على ذلك تصل إلى 67.6%، ويرجع ذلك إلى الاهتمام الكبير الذي توجهه المؤسسة لقياس الأداء ومتابعته واعتباره أحد المؤشرات الأساسية التي تقوم عليه عملية اتخاذ القرار، واعتبار محاسبة المسؤولية المتحكم الأساسي في فعالية هذه العملية. وكانت قيمة (T) للفرق بين متوسط هذا العنصر والقيمة (3.4) = (11,861) وهي موجبة وكانت قيمة مستوى الدلالة المحسوب تساوي (0,000) وبذلك يمكن اعتبار مساهمة هذا العنصر كبيرة في اتخاذ القرار.

توفر نظام المعلومات المحاسبية على الإمكانيات اللازمة لتسجيل كل الأحداث في شكل بيانات وتلخيصها والتقرير عنها (A1) جاءت في الترتيب الثاني من حيث درجة مساهمتها في اتخاذ القرار، حيث بلغ متوسط درجة مساهمة هذا العنصر (3,32) بانحراف معياري (0,638)، وكانت نسبة أفراد العينة الذين أعطوا درجة مساهمة عالية في اتقاقهم إلى حد ما لهذا العنصر تصل إلى 67.6% وهذا راجع لاقتناع أفراد العينة بأهمية التجهيزات المتطورة في جعل النظام أكثر فعالية في خدمة عملية اتخاذ القرار رغم تكلفتها الكبيرة. وقد كانت قيمة (T) للفرق بين متوسط هذا العنصر والقيمة (3.4) = (6,610) وهي موجبة وكانت قيمة مستوى الدلالة المحسوب تساوي (0,000)، وبذلك يمكن اعتبار مساهمة هذا العنصر كبيرة في اتخاذ القرار.

يأتي في الترتيب الثالث قيام نظام المعلومات المحاسبية بإعداد موازنات تخطيطية دورية توفر للإدارة قوائم كمية من البيانات لخدمة خطط المؤسسة (A2) وتغطية البيانات للفترات الحالية والمستقبلية (A3) من حيث درجة مساهمتها في اتخاذ القرار، حيث بلغ متوسط درجة مساهمة هاذين العنصرين (3.00) بانحراف معياري (0,603)، (0,696) على التوالي، وكانت نسبة أفراد العينة الذين أعطوا درجة مساهمة عالية في اتقاقهم إلى حد ما لهاذين العنصرين تصل إلى 73.5% بالنسبة ل(A2) و61.8% بالنسبة ل(A3)، ويرجع التفسير في ذلك إلى ضرورة تبني نظام قادر على خدمة التوقعات المستقبلية

للمؤسسة وخطتها الموضوعية خدمة لاتخاذ القرارات المستقبلية. وكانت قيمة (T) للفرق بين متوسط هاذين العنصرين والقيمة (3.4) = (3,868) و (3,350) على التوالي وهي موجبة وكانت قيمة مستوى الدلالة المحسوب تساوي (0,000) لكلا العنصرين، وبذلك يمكن اعتبار مساهمة هاذين العنصرين في اتخاذ القرار نوعا ما مقبولة.

انطلاقا مما سبق يمكننا استنتاج أن نظم المعلومات المحاسبية من خلال قدرته على ضمان تدفق مستمر للبيانات داخل المؤسسة سوثر بشكل كبير على عملية اتخاذ القرار.

2- ضمان معلومات ذات قيمة واتخاذ القرار: نتائج الدراسة ملخصة في الجدول رقم 3.

جدول رقم (3): استجابة أفراد العينة لتأثير إنتاج معلومات ذات جودة على اتخاذ القرار

المصدر الأول	يطلقا	لا أتفق	لا أتفق	ليس حذ ما	أتفق	أتفق جدا	النسبة المئوية			
							كرار	نسبة المئوية %		
							المتوسط المرجح	الانحراف المعياري		
B1	إلى حذ ما	5	7	18	2	2	3,32	1,007	4,191	0,000
		14.7	20.6	52.9	5.9	5.9				
B2	أتفق	3	12	16	2	1	3.41	,857	5,523	,000
		8,8	35,3	47,1	5,9	2,9				
B3	أتفق	7	13	11	2	1	3,68	,976	6,431	,000
		20,6	38,2	32,4	5,9	2,9				
B4	إلى حذ ما	6	8	14	4	2	3,35	1,098	4,000	,000
		17.6	23.5	41.2	11.8	5.9				
B5	إلى حذ ما	4	8	12	6	4	3,06	1,179	2,269	,060
		11.8	23.5	35.3	17.6	11.8				
B6	إلى حذ ما	4	4	14	9	3	2,91	1,111	1,636	,111
		11.8	11.8	41.2	26.5	8.8				
B7	أتفق	4	16	11	00	3	3,53	1,022	5,302	,000
		11.8	47.1	32.4	00	8.8				
درجة الكلية	إلى حذ ما	33	68	96	25	16	3,3235	,90029	4,686	,000
		13.86	28.57	40.33	10.5	6.72				

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا لمخرجات SPSS

يتضح من الجدول أن إيصال المعلومات المحاسبية إلى الإدارة في الوقت المناسب (B3) جاء في الترتيب الأول من حيث درجة مساهمتها في التأثير على اتخاذ القرار، حيث بلغ متوسط درجة مساهمة هذا العنصر (3.68) بانحراف معياري (0.976)، كما يتبين من خلال الجدول أعلاه أن أفراد العينة متفوقون بنسبة 38.2% على أن نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة فعال في إنتاج المعلومات في الوقت المناسب. وكانت قيمة (T) للفرق بين متوسط هذا العنصر والقيمة (2.6)=(6,431) وهي موجبة وكانت قيمة مستوى الدلالة المحسوب تساوي (0,000)، وبذلك يمكن اعتبار مساهمة هذا العنصر كبيرة في اتخاذ القرار.

صنفت قدرة عملية الإفصاح عن القوائم المعدة بواسطة أنظمة المعلومات المحاسبية على حياز ثقة عالية من قبل الإدارة. (B7) في الترتيب الثاني من حيث درجة مساهمتها في التأثير على اتخاذ القرار، حيث بلغ متوسط درجة مساهمة هذا العنصر (3.53) بانحراف معياري (1.022)، وبنسبة 47.1% من أفراد العينة متفوقون على أن ثقة كل الأطراف الفاعلية تتأثر بشكل كبير بالمعلومات المحاسبية باعتبارها أول المعلومات المطلوبة من قبلهم وعلى أساسها يمكنهم الحكم على توجه وشفافية المؤسسة. وكانت قيمة (T) للفرق بين متوسط هذا العنصر والقيمة (2.6)=(5,302) وهي موجبة وكانت قيمة مستوى الدلالة المحسوب تساوي (0,000)، وبذلك يمكن اعتبار مساهمة هذا العنصر هي بدرجة كبيرة.

جاءت فكرة مخرجات نظم المعلومات المحاسبية تساعد الإدارة على توقع نتائج مستقبلية لأجل اتخاذ القرارات المناسبة (B2) في الترتيب الثالث من حيث درجة مساهمتها في التأثير على اتخاذ القرار، حيث بلغ متوسط درجة مساهمة هذا العنصر (3.41) بانحراف معياري (0.857)، وبنسبة 47.1% من أفراد العينة متفوقون إلى حد ما بأن أغلب المعلومات المحاسبية هي معلومات تصف الواقع بعد حدوثه لكنها تعكس أيضا المستقبل خاصة عند نشرها واستغلالها في اتخاذ القرار. كانت قيمة (T) للفرق بين متوسط هذا العنصر والقيمة (2.6)=(5,523) وهي موجبة وكانت قيمة مستوى الدلالة المحسوب

تساوي (0,000)، وبذلك يمكن اعتبار مساهمة هذا العنصر في اتخاذ القرار هي بدرجة كبيرة.

جاءت فكرة تطابق مخرجات نظم المعلومات المحاسبية مع الظواهر المراد التعبير عنها في التقارير المختلفة (B4) في الترتيب الرابع من حيث درجة مساهمتها في التأثير على اتخاذ القرار، حيث بلغ متوسط درجة مساهمة هذا العنصر (3.35) بانحراف معياري (1,098)، و14% من أفراد العينة متفقون إلى حد ما بأن المصادقية شرط أساسي في الحكم على جودة المعلومات وقيمتها نظرا لقدرتها على التأثير في القرارات الحالية والمستقبلية خاصة في المواقف المضطربة التي تشملها حالات عدم التأكد. وكانت قيمة (T) للفرق بين متوسط هذا العنصر والقيمة (2.6) = (4,000) وهي موجبة وكانت قيمة مستوى الدلالة المحسوب تساوي (0,000) وهي أقل من (0.05)، وبذلك يمكن اعتبار مساهمة هذا العنصر هي بدرجة كبيرة.

جاءت قدرة المعلومات المحاسبية على إحداث تغيير في اتجاه القرار (B1) في الترتيب الخامس من حيث درجة مساهمتها في التأثير على اتخاذ القرار، حيث بلغ متوسط درجة مساهمة هذا العنصر (3.32) بانحراف معياري (1,007)، ونسبة 52.9% من أفراد العينة متفقون إلى حد ما بأن نظام المعلومات المحاسبية خاصة مع تطوراتها الحديثة زادت أهميته وأصبح المصدر الأساسي للمعلومات التي إذا ما توفرت بجودة عالية من شأنها التأثير على توجه عملية اتخاذ القرار. وكانت قيمة (T) للفرق بين متوسط هذا العنصر والقيمة (2.6) = (4,191) وهي موجبة وكانت قيمة مستوى الدلالة المحسوب تساوي (0,000)، وبذلك يمكن اعتبار مساهمة هذا العنصر في اتخاذ القرار مقبولة نسبيا.

جاءت مساهمة نظم المعلومات المحاسبية بحقائق صادقة دون حذف أو استثناء والتي من شأنها أن تمكن الإدارة من اتخاذ القرارات الرشيدة (B5) في الترتيب السادس من حيث درجة مساهمتها في التأثير على عملية اتخاذ القرار، حيث بلغ متوسط درجة مساهمة هذا العنصر (3,06) بانحراف معياري (1,179)، ونسبة 35.3% من أفراد العينة متفقون إلى حد ما على أهمية الموضوعية في توفير المعلومات باعتبارها أساس قيمة المعلومة ومنفعتها في اتخاذ القرار، حيث كانت قيمة (T) للفرق بين متوسط هذا العنصر والقيمة

(2.6)= (0,2692) وهي موجبة وكانت قيمة مستوى الدلالة المحسوب تساوي (0.060)، وبذلك يمكن اعتبار مساهمة هذا العنصر مقبولة في اتخاذ القرار.

جاءت مساهمة خلو مخرجات نظم المعلومات المحاسبية من التحيز (B6) في الترتيب السابع من حيث درجة مساهمتها في التأثير على اتخاذ القرار، حيث بلغ متوسط درجة مساهمة هذا العنصر (2.91) بانحراف معياري (1,111)، كما يتبين من خلال الجدول أعلاه أن أفراد العينة متفقون إلى حد ما بنسبة 41.2% من مدى أهمية توفير معلومات صادقة وصحيحة في اتخاذ القرار. وكانت قيمة (T) للفرق بين متوسط هذا العنصر والقيمة (2.6)= (1,636) وهي موجبة وكانت قيمة مستوى الدلالة المحسوب تساوي (0.111) وهي أكبر من (0.05)، وبذلك يمكن اعتبار مساهمة هذا العنصر في اتخاذ القرار خارج منطقة القبول أي يتم رفضه.

انطلاقاً مما سبق يمكننا استنتاج أهمية صفة الوثوقية والملائمة في زيادة قيمة المعلومات وجودتها وبالتالي في تأثيرها المباشر في عملية اتخاذ القرار. فكلما زادت درجة الجودة في المعلومات كلما كان اختيار متخذ القرار من بين البدائل المتاحة أفضل، وبالتالي يزداد الرشد في القرار المتخذ. الأمر الذي يعني ضرورة أن تهتم المؤسسة وتبحث باستمرار عن أفضل السبل لتوفير أفضل المعلومات باعتبارها تزيد من معرفة متخذ القرار وتقلل من جوانب المخاطرة المرتبطة باتخاذ القرار.

الخاتمة

تتوقف فعالية عملية اتخاذ القرار على ما يقدمه لها نظام المعلومات المحاسبية من معلومات. ويعود اهتمام المؤسسات بالمعلومات المحاسبية إلى كونها المحرك الأساسي لإدارة المؤسسة وتحدد قدرتها على أداء وظائفها، كما تتوقف درجة فعالية الإدارة على مدى وفرة وجودة المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار. ولنظام المعلومات المحاسبية دور كبير في تدعيم عملية اتخاذ ومساندة القرارات، إذ يعمل على معالجة وترتيب وتسجيل العمليات المالية والمحاسبية للأحداث الاقتصادية، ويخلص من ذلك بمعلومات مفيدة كقوائم الدخل، الميزانية الختامية، ما يمكن من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، وتساعد هذه النتائج في اتخاذ إجراءات وقرارات مختلفة لصالح المؤسسة.

المراجع

- ابراهيم الجزراوي وعامر الجنابي، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- احمد العماري، المعلومات المحاسبية وترشيد القرار الاستثماري في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي بالجزائر، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل المعايير المحاسبية الدولية، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، يومي 17-18 جانفي 2010.
- أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الإطار الفكري والنظم التطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
- أحمد محمد نور وأحمد حسين علي حسين، مبادئ المحاسبة الإدارية، مصر، الدار الجامعية، 2002.
- السيد عبد المقصود دبيان، كمال الدين مصطفى دهاوي وناصر نور الدين عبد الطيف، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية، 2005.
- الشيرازي عباس مهدي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل، الكويت، 1990.
- عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.
- عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة، الشروق للدعاية والإعلان والتسويق، عمان، 1998.
- عبد المقصود دبيان وناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- كمال الدين الدهراوي وسمير كامل، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
- محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، الطبعة السادسة.
- مصطفى صلاح سلامة، نظم المعلومات المحاسبية، دار البداية، عمان، 2010.

-
- نواف محمد عباس الرماحي، تصميم نظم المعلومات المحاسبية وتحليلها، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، 2009، الطبعة الأولى.
 - Richard S.G., Clark M.W. and Cathey J.M., Accounting Theory and Analyses, John Wiley & Sons, Inc. 2001
 - Tort E., Organisation et Management des Systèmes comptables, Dunod, Paris, 2003.